التوفيق بين أحاديث النهي وأحاديث

 الإذن بالكتابة

مبحث فى دراسات فى علوم السنة

**إعداد / محمد كمال الإمام زميتر**

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

mohamed.zemater@mediu.ws

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى التوفيق بين أحاديث النهى و أحاديث الإذن بالكتابة
الكلمات المفتاحية – السنة ، كتب ، آثار**

**المقدمة.I**

 **الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة التوفيق بين أحاديث النهى و أحاديث الإذن بالكتابة**

 **.عنوان المقال II**

**مهما يكن من أمر، فمن الثابت أن هناك صحفًا كُتِبَت في عهد رسول الله وصحابته، وهذا ما نعنيه في هذا البحث وفي هذا الكلام. يعني: من حيث الواقع العملي فهناك الكتابات في عهد رسول الله وفي عهد الصحابة -رضوان الله عليهم- وحتى تسلم لنا هذه الحقيقة إجمالًا، لا بد من التعرض لأمرين:**

**الأمر الأول: النهي عن الكتابة -كتابة السنة-:**

**نهي رسول الله عن كتابة السنة، وهو ما ورد عنه أنه نهى عن كتابة السنة، فقد روى مسلم في صحيحه من طريق زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدريّ أنّ رسول الله قال: ((لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه))، وعن سفيان بن عيينة، عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري قال: جهدنا بالنبي أن يأذن لنا في الكتاب فأبى.  هذا ما هو مرفوع عن النبي في النهي عن كتابة السنة، وهناك آثار في كراهة الكتابة.**

**والحديث الثاني فيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف، فالحديث إذن ضعيف، والأول وإن كان رواه الإمام مسلم في صحيحه، إلّا أن من النقّاد من أعلّه، وقال: الصواب وقفه على أبي سعيد الخدري، قاله البخاري وغيره، إلّا أننا نميل إلى تصحيح مسلم -رحمه الله تعالى، ونسلك سبيل التوفيق بينه وبين أحاديث الإذن بالكتابة، وذلك بعد أن نوردها.**

**إذا كنّا لا نجد إلّا حديثًا واحدًا في النهي عن الكتابة، رواه مسلم وأعلّه بعض النقاد بالوقف، فهناك أكثر من حديث في الإذن بالكتابة، وهناك كتابات للحديث في عهد رسول الله واقعًا وعملًا.**

**روى البخاري ومسلم بسنديهما عن رسول الله قال: ((اكتبوا لأبي شاة)) قالها بعد أن طلب منه أبو شاة أن تُكتب له خطبة من خطبه عام الفتح، يعني: في نهاية العهد المدني، وكان مع علي بن أبي طالب صحيفة كُتِبَت في عهد رسول الله فيها أمور كثيرة عنه .**

**وكتب عبد الله بن عمرو عن رسول الله صحيفةً سمّاها: الصادقة، فيها الكثير من الأحاديث التي روى منها الكثير الإمام أحمد في مسنده، والتي رواها عنه حفيده عمرو بن شعيب، عن أبيه شعيب، عن جده عبد الله بن عمرو، وقد أشار إلى ذلك أبو هريرة فيما رواه البخاري قال: "ما من أصحاب النبي أحد أكثر حديثًا عنه منّي، إلّا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب، ولمّا اشتدَّ بالنبي وجعه قال: ((ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابًا، لا تضلوا بعده)) قال عمر: إنّ النبي غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا، فاختلفوا وكثر اللغظ، قال: ((قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع)).**

**بطبيعة الحال كان هناك ما يبرّر لعمر > أن يقول ذلك؛ لأن الدين قد تمّ، وقد بلّغه رسول الله في القرآن الكريم، وفي سنة رسول الله ففهم أنّ الكتاب الذي سيكتبه رسول الله لا يعدو أن يكون تأكيدًا لما جاء في الكتاب والسنة، ولكن هناك ما هو أهمّ من ذلك، وهو أنّ رسول الله كما تقول الرواية: "غلبه الوجع" فلم يُرِدْ عمر أن يزيد على رسول الله وجعه بكتابة هذا الكتاب، ولذلك قال: "عندنا كتاب الله" أي وما يتبعه من سنة رسول الله .**

**لكن ابن عباس كان له رأي آخر، وهو أنّ هذا الكتاب كان سيفيد فائدة كبيرة، فكل ما يصدر عنه لا بدّ أن يفيد، خرج ابن عباس بعد هذا يقول: "إن الرزية -يعني المصيبة- كل الرزية ما حال بين رسول الله وبين كتابه" وهذا أخرجه البخاري ومسلم، وغير ذلك من الأحاديث القولية والعملية، التي تُثبت أن أحاديث كتبت في عهده .**

**وهذا جعل العلماء يوفِّقون بين هذه الأحاديث وبين نهي رسول الله في حديث أبي سعيد الخدري في النهي عن الكتابة، وقد أوجز ذلك ابن حجر بقوله: "والجمع بينهما أنّ النهي خاصّ بوقت نزول القرآن، خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك، أو أنّ النهي خاص بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد، والإذن في تفريقهما، أو النهي متقدّم والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس"، ويدلّ على أنّ الإذن كان متأخرًا وأن النهي كان متقدمًا أن هذه الأحاديث التي جاءت في الإذن بالكتابة، كان منها ما كان في عهد رسول الله في آخر عهده وفي مرض موته عندما أراد أن يكتب لهم كتابًا، فلو كان النهي مستمرًّا ما طلب مثل ذلك، فطلب ذلك يدل على الإجازة.**

**فالنهي كما يبين ابن حجر متقدِّم، والإذن ناسخ له، يعني: متأخر عند الأمن من الالتباس -التباس السنة بالقرآن، وهو أقربها -يعني أقرب الاحتمالات التي سبقت- مع أنه لا ينافيها، يعني هذا النسخ لا ينافي أن النهي كان خاصًّا بكتابة غير القرآن مع القرآن، أو أن النهي خاصّ بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره، فلما أُمن ذلك نُسِخَ النهي، وأصبح الإذن صادرًا وموجودًا عن رسول الله.**

**واختار ابن القيم -رحمه الله تعالى- النسخ، وفصّل فيه فقال: "قد صحَّ عن النبي النهي عن الكتابة والإذن فيها، والإذن متأخر، فيكون ناسخًا لحديث النهي، فإن النبي قال في غزاة الفتح: ((اكتبوا لأبي شاة)) يعني خطبته التي سأل أبو شاة كتابتها في زمن الفتح، وأذِنَ لعبد الله بن عمرو في الكتابة، وحديثه متأخِّر عن النهي؛ لأنه لم يزل يكتب ومات وعنده كتابته، وهي الصحيفة التي كان يسميها: الصادقة، ولو كان النهي عن الكتابة متأخرًا لمحاها عبد الله لأمر النبي بمحوِ ما كتب عنه غير القرآن، فلما لم يمحها وأثبتها، دلّ على أن الإذن في الكتابة متأخِّر عن النهي عنها"، وهذا واضح والحمد لله.**

**ومهما يكن من أمر، فقد ثبتت كتابة أحاديث في عهد رسول الله ومما يثبت أنّ النهي لم يكن قائمًا، أن بعضًا من الصحابة كرهوا كتابة الحديث حتى بعد وفاة رسول الله لكن أغلبهم لم يعلّل هذه الكراهة بكَوْن رسول الله نهى عن الكتابة، وإنما كانوا يعلِّلون بعلل أخرى، ومن يتأمل كتاب "تقييد العلم" للخطيب البغدادي، يتأكّد من ذلك، فهذا دليلٌ على أن النهي لم يكن موجودًا، وإلا كان أقرب إلى تعليلهم كراهة الكتابة به.**

**وقد بيّن الخطيب البغدادي في "تقييد العلم" الأسباب التي كَرِهَ من أجلها بعض السلف الكتابة، فلم يذكر منها أنّ رسول الله نهاهم، إلّا ما كان في أول الإسلام؛ لقلة الفقهاء والمميزين بين الوحي وغيره، أي: خوف الالتباس كما قال بعض المصنفين، أي خوف التباس القرآن بالسنة في هذه المرحلة، أو في هذه الفترة.**

**يقول الخطيب في "تقييد العلم": "فقد ثبت أن كراهة من كرِه الكتاب من الصدر الأول، إنما هي لئلّا يضاهي بكتاب الله تعالى غيره، أو يُشتَغل عن القرآن بسواه، ونهى عن الكتب القديمة أن تُتّخَذ -أي: التوراة والإنجيل؛ لأنه لا يعرف حقُّها من باطلها، وصحيحها من فاسدها، مع أنّ القرآن كفى عنها، وصار مهيمنًا عليها، ونهى عن كَتْبِ العلم في صدر الإسلام وجدته؛ لقلة الفقهاء في ذلك الوقت، والمميزين بين الوحي وغيره؛ لأن أكثر الأعراب –يعني: الذين يعيشون في البادية- لم يكونوا فقهوا في الدين، ولا جالسوا العارفين، فلم يؤمن أن يلحقوا ما يجدون من الصحف بالقرآن، وأن يعتقدوا أنّ ما اشتملت عليه هو كلام الرحمن".**

**الأمر الثاني: أن السنة ابتدئ في كتابتها في عهد رسول الله بل كُتِبَ منها الكثير:**

**أن المكتوبات من السنة في هذا العهد، وكذلك في عهد الصحابة -رضوان الله عليهم- لم ينصّ على أنها مكتوبة عند رواية أحاديثها، يعني: هي كانت مكتوبة، لكن عندما نقلت لم ينصّ على الكتابة، فهذا هو الذي جعل بعض الباحثين يفهم أنه لم تكن هناك كتابة؛ لأن الروايات تُساق بما لا يدل على أنها كانت مكتوبة قبل ذلك، أو قبل بداية القرن الثاني أو نهاية القرن الأول.**

**ولنأخذ مثالين على ذلك في عهد رسول الله صحيفة عبد الله بن عمرو -رضي الله تعالى عنهما، وصحيفة همّام بن منبِّه في عهد الصحابة -رضوان الله عليهم-:**

**أمّا صحيفة عبد الله بن عمرو فتروَى أحاديثها منها دون إشارة إلى أنها كانت مكتوبة في عهد رسول الله ومعروف بالإجماع أنّ هذه الصحيفة كانت موجودة في عهد رسول الله ونُقِلَت منها الأحاديث، ولولا أنه قد أُثيرت قضية أن أحاديثها هل هي متصلة أو منقطعة، نُقلت من كتاب، يعني: نقلها شُعيب عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص، بطريق الاتصال أو بطريق نقل الكتاب، فيكون هناك انقطاع؛ لم نعرف أن شعيبًا حَفيد عبد الله بن عمرو أخذها كتابةً من صحيفة جدّه.**

**هذا -كما قلنا- مع إجماع كلٍّ من الفريقين المتنازعين أو المختلفين على أنّها نُقلت كتابًا، والاختلاف في كَوْن هذه الصحيفة نُقِلَت سماعًا، والتقى شعيب بجده أوْلَى.**

**أمّا صحيفة همام بن منبّه، فمن الواضح أن المصنفين بعدها تداولها صحيفة؛ كالبخاري ومسلم وكغيرهما، ومن هنا نشأ الكلام في كيفية رواية أحاديث من هذه الصحيفة وأمثالها؛ لأنها كانت بإسناد واحد، وكانت للبخاري مثلًا طريقته، ولمسلم طريقته في ذلك، كما ذَكَر ذلك السيوطي في (تدريب الراوي)، لكن واحدًا منهما -من الشيخين- أو من غيرهما، لم يذكر عند هذه الأحاديث أنها من صحيفة، ذلك أنّ الاهتمام كله كان منصبًّا على إظهار الالتقاء والسماع، وعلى اتصال الأسانيد بهذا الالتقاء وبهذا السماع، ولم يكن منصبًّا على الكتابة التي قد تصاحبها الوِجَادة، ورواية الأحاديث بها، وبخاصة في الأعصر المتقدمة، وهذه الطريق -طريق التحمل بالوجادة- كان غير مشروع، وغير معترف به طريقًا لنقل الأحاديث الموثقة عند جمهور العلماء.**

**هذا نتذكره دائمًا عند الكلام على صحيفة ما، ولا نجد إلّا إشارات عن الكتابة في قليل من أسانيدها، وقد لا نجد هذه الإشارات في غالب الأحيان، وعلى هذا فلا يعطي عدم ذكر الكتابة في رواية الأحاديث دليلًا على أنّ الأحاديث كانت غير مكتوبة، وفي ظنِّي أنه لولا هذا لظهر كثير مما روي سماعًا في عهد رسول الله وعهد صحابته -رضوان الله تعالى عليهم.**

**هذه الكتابات تبدو قليلة وليست كثيرة، لكنّها في الحقيقة هي كثيرة جدًّا، ذلك أن هذه الكتابات مثلًا: صحيفة عبد الله بن عمرو التي كتبت في عهد رسول الله فيها أكثر من مائتي حديث، هذه المائتي حديث إنما هي جذور، بمعنى أنّ رسول الله قال هذه الأحاديث، ولكنها أصبحت فيما بعد ربما تكون أو تُعَدّ بالآلاف فتكثر، والرسول قال هذه الأحاديث فرواها عبد الله بن عمرو، وقد يكون رواها أبو هريرة، أو عبد الله بن عمر، أو غيره من الصحابة -رضوان الله عليهم- فكثرت الأحاديث عند الصحابة؛ لأنه كل صحابي يروي حديث فهو حديث غير الحديث الذي يرويه صحابي آخر، مع كونها حديثًا واحدًا صدر من رسول الله ثم تكثر هذه الأحاديث عندما يروي تلاميذ الصحابة عنهم هذه الأحاديث، وكل حديث يعد مستقلًّا عن الحديث الآخر، سواء أكان بالنسبة لتلاميذ الصحابي الواحد، أو بالنسبة لأحاديث صحابي مع أحاديث صحابي آخر.**

**وهكذا تكثر هذه الجذور التي صدرت عن رسول الله بما يسمّيه المحدِّثون الشواهد والمتابعات، وكلها حديث واحد صدر عن رسول الله أو أحاديث قليلة صدرت عن رسول الله لكنها كثرت، إذا روى عبد الله بن عمرو حديث وقد كُتِبَ في صحيفته الصادقة، فإن هذه الكتابة تنسحب على ما يرويه غيره من الصحابة من هذا الحديث، فكأنّها جميعها مكتوب، وعلى ذلك يتبيّن لنا أنّ كثيرًا من الأحاديث التي تبدو أمامنا كثيرة، قد كُتبت جذورها في عهد رسول الله .**

**ولو اهتمّ باحثون بأن يُرجِعوا هذه الكثرة الكاثرة من الأحاديث التي رُويت عن رسول الله لو اهتمّوا بإرجاعها إلى جذورها لكانت أقلّ بكثير مما تبدو عليه الآن، أو حتى في بداية القرن الثاني، الذي دوِّنت فيه السنة النبوية، أو أحاديث رسول الله فهذا يوضِّح لنا أنّ كثيرًا من السنة كُتِبَ في عهد رسول الله وفي عهد صحيفة همّام بن منبه، وسنعود إلى هذه النقطة -إن شاء الله تعالى.**

**المراجع والمصادر**

1. **محمد بن محمد أبو شهبه ، (الوسيط في علوم ومصطلح الحديث) ، طبعة عالم المعرفة، جدة 1983م.**
2. **عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح ، (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح) ، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1974م.**
3. **نخبة من الباحثين ، (موسوعة علوم الحديث الشريف) ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر 2003م.**
4. **الجزائري، طاهر بن صالح الجزائري ، (توجيه النظر إلى أصول الأثر) ، عناية: عبد الفتاح أبو غدة، دار المعرفة، بيروت 1972م.**
5. **الصالح، صبحي الصالح ، (علوم الحديث ومصطلحه) ، دار العلم للملايين 1969م..**
6. **النهانوي، ظفر أحمد النهانوي ، (قواعد في علوم الحديث) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية 1984م.**
7. **رفعت فوزي عبد المطلب ، (توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته) ، مكتبة الخانجي – القاهرة 1981م.**
8. **الطحان، محمود الطحان ، (أصول التخريج و دراسة الأسانيد) ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض 1996م.**
9. **البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، (الرحلة في طلب الحديث) ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية – بيروت 1975م.**
10. **الخطيب، محمد عجاج الخطيب ، (السنة قبل التدوين) ، دار الفكر 1971م.**
11. **رفعت فوزي عبد المطلب ، (المدخل إلى منهاج المحدثين) دار السلام – القاهرة 2001م.**
12. **رفعت فوزي عبد المطلب ، ( ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث) ، مكتبة الخانجي - القاهرة 1994م.**
13. **الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ، (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار) ، دار إحياء التراث العربي 1945م.**